ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Verb Forms in Ibn al-Malik al-Rumi's (d. 854 AH) Book "Sharh Masabih al-Sunnah".

Ali Kamal Musa

Ministry of Education / Wasit Education Directorate.

Madhoor Mahmoud Abbas

Tikrit University / College of Education for Humanities

* *Corresponding author: E-mail* : AK240192ped@st.tu.edu.iq

Keywords:
Verb structures,
Ibn al-Malak,
verb conjugations,
deletion,
morphology.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 2 Jan 2026
Received in revised form 17 Jan 2026
Accepted 19 Jan 2026
Final Proofreading 29 Apr 2026
Available online 29 Apr 2026
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Ibn al-Malik al-Rumi (d. 854 AH) is considered one of the most prominent commentators on the Prophetic Hadith. He addressed the explanation of the hadiths of the Prophet Muhammad (peace and blessings be upon him and his family) found in Imam al-Baghawi's book, "Masabih al-Sunnah", in his own book, "Sharh Masabih al-Sunnah". This research examines an important aspect of this commentary, namely the morphological aspect. Specifically, it analyzes the verb forms cited by Ibn al-Malik in his book. Ibn al-Malik relied on the opinions of his predecessors and followed them in this regard, although he differed from them in a few instances, taking into account analogy and established usage. The research also clarifies the role of morphological analysis in serving the overall meaning of the Prophetic Hadith by analyzing the verb forms in terms of their origin, pattern, conjugation, and meaning. mi (d. 854 AH) is considered one of the most prominent commentators on the Prophetic Hadith. He addressed the explanation of the hadiths of the Prophet Muhammad (peace and

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.33.4.2.2026.2

أبنية الأفعال عند ابن المَلَك الرّوميّ (ت ٨٥٤هـ) في كتابه (شرح مصابيح السّنّة)

عليّ كمال موسى / وزارة التّربية / مديرية تربية واسط

مظهور محمود عبّاس / جامعة تكريت / كلية التّربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

يعدّ ابن المَلَك الرّوميّ (ت ٨٥٤هـ) مِن أبرز شرّاح الحديث النّبويّ الشّريف, حيثُ تناولَ شرح أحاديث الرّسول الكريم محمّد (صلّى الله عليه وآله وسلّم) الواردة في كتاب (مصابيح السّنّة) للإمام البغويّ في كتابه (شرح مصابيح السّنّة).

وقد تناول هذا البحث جانباً مهماً مِن هذا الشّرح ألا وهو الجانب الصّرفيّ, فجاء البحث في أبنية الأفعال الّتي أوردها ابن المَلَك في كتابه, واعتمد ابن المَلَك على آراء مَن سبقوه وتابعهم فيها وإنْ كانَ في بعض المواضع القليلة مخالفاً لهم, مراعياً القياس والسّماع في ذلك, ويوضّح البحث أيضاً دور التّحليل الصّرفي في خدمة المعنى العام للحديث النّبويّ الشّريف عَن طريق تحليل أبنية الأفعال أصلاً ووزناً وتصريفاً ومعنًى.

الحمدّ للهِ ربّ العالمينَ, والصّلاة والسّلام على أشرفِ الخلقِ والمرسلينَ (محمّد) وآلهِ الطّيبينَ الطّاهرينَ, ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدّين, أمّا بعد... فالحديث النّبويّ الشّريف ثروةٌ لغويةٌ كبيرة حملت فصاحة اللّسان وعذوبة الألفاظ وروعة البيان, ودراسته ودراسة شروحه تسهم في اثراء اللّغة على جميع مستوياتها, ولا سيما الصّرفيّة منها, وقد تناول هذا البحث مبحثاً صرفياً مهماً هو أبنية الأفعال, فجاء عنوان البحث ((أبنية الأفعال عند ابن المَلَك الرّوميّ (ت ٨٥٤هـ) في كتابه شرح مصابيح السّنّة)), وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يقسّم على مقدّمة وثلاثة مطالب وخاتمة, جعلت المطلب الأول للتّعريف بابن المَلَك الرّومي وكتابه (شرح مصابيح السّنّة), والمطلب الثّاني في أبواب الفعل الثّلاثي, والمطلب الثّالث في الحذف اللّغوي القياسي في صيغتي (تَتَفَعَّل وتَتَفَاعَل), وقد اعتمدت في بحثي هذا على مصادر ومراجع متنوعة منها: المعجمية والصّرفيّة والنّحويّة وكتب معاني القرآن وكتب شروح الحديث,

كلمات مفتاحية: أبنية الأفعال، ابن المَلَك، أبواب الفعل، الحذف، الصّرف.

المطلب الأول: التّعريف بابن المَلَك الرّوميّ وكتابه (شرح مصابيح السّنّة):

- **ابن المَلَك الرّوميّ:**

هو الإمام الفقيهُ محمَّدُ بنُ الإمام عزِّ الدّينِ عبدِ اللّطيف بنِ عبد العزيز بن أمين الدّين التّيره وي (من توابع ولاية أزمير), المعروف بِـ(ابنِ فِرِشْتَا)، الرُّوميُّ الكَرمانيّ، الحنفيُّ، المشهور بِابن المَلَك, وقد تأثّر بوالده تأثّراً كبيراً, حيث كان والده ذا معرفةٍ واسعةٍ بالعلوم المختلفة كاللّغة والحديث والفقه, وكان على المذهب الحنفي كأبيه, وذكرت المصادر أنّه توفيَّ سنة (٨٥٤هـ), (ينظر: حاجي خليفة, ١٤٤٣هـ, ٢٥٩/٤ و ٤٤٦, الزّركلي, ٢٠٠٢م, ٢١٧/٦).

- **كتاب شرح مصابيح السّنّة:**

يُعدّ كتاب (شرح مصابيح السُّنَّة) واحداً مِن أهم الكتب والشّروح الّتي أُلِّفت في الحديث النّبويّ الشّريف, وإنْ سبقته شروح أخرى, وقد ذكر المؤلّف في مقدّمته أنّ إخوانه قد التمسوه في أنْ يضعَ شرحاً جامعاً للشّروح الّتي سبقته, فأجابهم إلى ذلك, (ينظر: ابن المَلَك, ٢٠١٢م, ١٧-٢١), وأهمُ قيمةٍ اكتسبها هذا

الشّرح, هو أنّه أسهم في حفظ وتوضيح وشرح السّنّة النّبوية الشّريفة, وتذليل ما فيها مِن صعوبات على النّاس, إضافة إلى كونه قد خدم الكتاب الأصلي (مصابيح السّنّة للبغويّ) خدمةً جليلةً, إذا ما علمنا أنّ شرح الكتاب يُبرز القيمة العلمية للكتاب المَشروح, ناهيك عن الاهتمام الكبير الّذي حظيَ به هذا الشّرح ممّن كان مِن العلماء اللّاحقين, ومنهم ملّا عليّ القاري (ت ١٠١٤هـ), وعبد الحقّ الدّهلوي (ت ١٠٥٢هـ), وغيرهما مِن العلماء, الّذينَ نقلوا عنه وأشاروا إليه في عدّة مواضع, ولا بُدّ مِن الإشارة إلى أنّ كتاب (شرح مصابيح السّنّة) قد احتوى على (٤٧٣٨) حديثاً للرّسول الكريم محمّد (صلّى الله عليه وآله وسلّم).(ينظر: المصدر نفسه).

المطلب الثّاني: أبواب الفعل الثّلاثي:

الباب الأول: (فَعَلَ يَفْعُلُ):

ذهب أكثر العلماء إلى أنّ (فَعَلَ) مفتوح العين في الماضي, يأتي مضارعه على (يَفْعِلُ) بكسر العين, وعلى (يَفْعُلُ) بضمّها, وعلى (يَفْعَلُ) بفتحها أيضاً, ومفتوح العين في الماضي والمضارع يُشتَرط فيه أنّ تكون عينه أو لامه مِن حروف الحلق, (ينظر: سيبويه, ١٩٨٨م, ٣٨/٤, ١٦١, المبرّد, ١٩٩٤م), وذهب ابن جنيّ إلى أنّ الأصل في (فَعَلَ) أنْ يكون مضارعه على (يَفْعِلُ) بكسر العين, وأنّ (يَفْعُلُ) بفتح العين داخل عليه, وعلّل جواز ذلك لأنّ حركة عين المضارع تُخالف حركة عين الماضي, فَجاز (قَتَلَ يَقْتُلُ) ونحوه, وما يدلّ أيضاً على أنّ أصل الباب للكسر دون الضّمّ, هو أنّ الضّمّ يلزمُ باب (فَعُلَ) بضمّ العين نحو: (ظَرُفَ يَظْرُفُ), وكذلك القياس أن يُلزم (فَعَلَ) بفتح العين بِـ(يَفْعِلُ) بكسرها, (ينظر: ابن جنيّ, ١٩٥٤م, ١٨٦), ومن أمثلة هذا الباب الّتي وردت: "**وأمّا المُنافِقُ والكافِر فيُقالُ لَهُ: ما كنتَ تقولُ في هذا الرّجلِ؟ فيقولُ: لا أدري, كنتُ أقولُ ما يقولُ النّاسُ, فَيُقالُ لَهُ: لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ**"(البَغويّ, ١٩٨٧م, ١٤٦/١ الحديث ٩٢), قالَ ابنُ المَلَك: ((تَلَيْتَ: مِن تَلَا يَتْلُو: إذا قَرَأَ؛ أي: ولا قَرَأْتَ في الكتابِ دُعاء عليه أو إخبار)), (ابن المَلَك, ٢٠١٢م, ١٣٣/١ الحديث ٩٢), وذهب أبو عبد الله الحميدي (ت ٤٨٥هـ) إلى أنّ (تَلَيْتَ) بمعنى (قَرَأْتَ): أصلها (تَلَوْتَ) بالواو, قُلِبَتْ ياءً للتّعاقب مع (دَرَيْتَ), (ينظر: الحميدي, ١٩٩٥م, ٢٥٢), وقيل: إنّ الأكثر في (فَعَلَ) بفتح العين, أن يأتي على (يَفْعِلُ) بكسرها, لأنّ الكسر أخفّ مِن الضّمّ, أو أنْ يكون القياس في مضارع المتعدي: الكسر, ومضارع غير المتعدي: الضّمّ نحو: (سَكَتَ يَسْكُتُ), وهو مقتضى القياس. (ينظر: ابن يعيش, ٢٠٠١م, ٤٢٦/٤).

وما ذكره ابن المَلَك نقله عَن مظهر الدّين الزّيداني, الّذي ذكر أنّ (تَلَيْتَ) أصله: (تَلَوْتَ) مِن (تَلَا يَتْلُو) إذا قَرَأ, وقُلِبَت الواو ياءً للازدواج.(ينظر: المظهري, ٢٠١٢م, ٢٢١/١).

ويتّضح ممّا سبق أنّ (تَلَا يَتْلُو) مِن باب (فَعَلَ يَفْعُلُ), ذلك أنّ القياس في الفعل النّاقص الواوي اللّام, أنْ يكون مضموم العين في المضارع, نحو: (دَعَا يَدْعُو), و(سَمَا يَسْمُو), ونحوهما, (ينظر: عضيمة, ١٩٩٩م, ٣٢), وأنّ مجيء (تَلَيْتَ) بالياء بدلاً مِن (تَلَوْتَ) بالواو, للمناسبة بينه وبين ما قبله.

الباب الثّاني: (فَعَلَ يَفْعِلُ):

ذكر ابن السّكّيت (ت ٢٤٤هـ) أنّ الفعل إذا كانت فاؤه واواً, وكان واقعاً, فمضارعه مكسور العين, نحو: وَعَدَ يَعِدُ, ووَصَلَ يَصِلُ, ونحوهما, (ينظر: ابن السّكّيت, ٢٠٠٢م, ١٦٢, ابن يعيش, ٢٠٠١م, ٤٢٥/٥), وعلّل ابن جنيّ اقتصار ما كان فاؤه واواً في الماضي, على الكسر في المضارع, أنّهم لمّا أرادوا حذف الواو في المضارع, اقتصروا على الكسر الّذي يجب معه حذف الواو, ولم يضمّوه, لأنّ الضّمّ ليس أصلٌ فيه, وإنّما بابه الكسر, (ينظر: ابن جنيّ, ١٩٥٤م, ١٨٧), ومِن أمثلة هذا الباب الّتي وردت: "**كانَ رسولُ اللهِ (صلّى الله عليه وآله وسلّم) إذا غَزا قالَ: اللهمَّ أنتَ عَضُدي ونَصيري, بِكَ أَحُوْلُ, وَبِكَ أَصُولُ**", (البغويّ, ١٩٨٧م, ٢٠٥/٢ الحديث ١٧٥٦), قالَ ابنُ المَلَك: ((أَحُوْلُ: مِن حالَ يَحِيلُ حِيلةً، بمعنى: احتالَ... وقيل: مِن حَالَ بمعنى: تَحَرَّكَ... وقيل: مِن حَالَ بَيْنَ الشّيْئَينِ إذا مَنعَ أحدَهما عن الآخر)), (ابن المَلَك, ٢٠١٢م, ٢٠٢/٣ الحديث ١٧٥٦), ذكر الخطابي أنّ (أَحُولُ) بمعنى (أَحْتَالُ), وذكر أيضاً أنّ ابن الأنباري يقول: إنّ الحَوْل في كلام العرب بمعنى الحِيْلَة, وقد يكون فيه وجه آخر, وهو أن يكون بمعنى المنع والدّفع, (ينظر: الخطابي, ١٩٣٢م, ٢٦٧/٢), وما ذكره ابن المَلَك نقله بنصّه عَن الزّمخشري (ت ٥٣٨هـ), إلّا أنّ ابن المَلَك جعل (أَحُولُ) مِن: حَالَ يَحِيْلُ حِيْلَةً, والزمخشري ذكر أنّه مِن: حَالَ يَحُوْلُ حِيْلَةً, (ينظر: الزّمخشري, دار المعرفة, ٣٣٤/١, ابن الأثير: ١٩٧٩م, (حَوَل), ٦٤٢/١), وقيل: (أَحُوْلُ) مِن: حَالَ يَحُوْلُ حِيْلَةً, بمعنى: أَحْتَالُ, والأصل: (حِوْلَة), فأبدلوا الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها, ومَن يذكر أنّ (أَحُوْلُ) مِن: حَالَ يَحُولُ حِيْلَةً, بمعنى: أَتَحَيَّلُ, فالمعنى صحيح, ولكنّ المأخذ غير صريح, ذلك أنّ (أَحُوْل) واويّ, والمذكور يائيّ, (ينظر: المّلا علي القاري, ٢٠٠٢م, ١٦٩٣/٤), إذا ما علمنا أنّ ما كان ماضيه على (فَعَلَ), ومضارعه يائيّ العين, فالقياس أنْ يكون مِن باب (فَعَلَ يَفْعِلُ), نحو: طَابَ يَطِيْبُ, حَالَ يَحِيْلُ, وما كان ماضيه على (فَعَلَ), ومضارعه واوي العين, فالقياس أن يكون

مِن باب (فَعَلَ يَفْعُلُ), نحو: حَاكَ يَحُوْكُ, حَالَ يَحُوْلُ. (ينظر: صلاح مهدي وهاشم طه شلاش, ٢٠١١م, ٥٥-٥٨).

الباب الثّالث: (فَعَلَ يَفْعَلُ):

ذكر المبرّد أنّ باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) يجيء مِن حروف الحَلْق إذا كان الحرف عيناً نحو: ذَهَبَ يَذْهَبُ, أو لاماً, نحو: هَدَأَ يَهْدَأُ, (ينظر: المبرّد, ١٩٩٤م, ١٧١, ابن السّرّاج, مؤسسة الرّسالة, ٨٨/٣), ومن أمثلة هذا الباب الّتي وردت: "**عَن جابرٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ (صلّى الله تعالى عليه وآله وسلَّم): لكلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فإذا أُصِيبَ دَواءُ الدَّاءِ بَرِأَ بِإذنِ اللهِ**", (البغويّ, ١٩٨٧م, ٢٣٦/٣ الحديث ٣٤٨٧), قالَ ابنُ المَلَك: ((بَرَأَ: بفتحتينِ، يُقال: بَرَأْتُ مِنَ المَرَضِ أَبرأُ بَرْءًا بالفتح، فأنا بَارِئ، وأَبْرَأَني اللهُ مِنه، وعَن أهل الحجاز: بَرِئْتُ بالكسر، بُراءً بالضّمّ)), (ابن المَلَك, ٢٠١٢م, ٩١/٥ الحديث ٣٤٨٧), ذكر الخليل (ت ١٧٥هـ) أنّ (البَرْء) بفتح الباء, هو الخَلْق, فتقول: بَرَأَ يَبْرَأُ بَرْءً, و(البُرْء) بضمّ الباء, السّلامة مِن السّقم, فتقول: بَرَأَ يَبْرَأُ ويَبْرُؤ بُرءً وبُروءً, وبالمعنى نفسه يُقال: بَرِئَ يَبْرَأُ, أمّا البَرَاءَة مِن العَيْبِ, فلا يُقال فيها, إلّا (بَرِئَ يَبْرَأُ) بكسر العين في الماضي, (ينظر: الخليل, دار ومكتبة الهلال, (برأ), ٢٨٩/٨), وقيل: أنّ قولهم: بَرَأْتُ مِنَ المَرضِ مِن باب (قَطَعَ), على لغة أهل الحجاز, أمّا (بَرِئْتُ) بالكسر, فلغة تَميم وعامّة العرب, ويجوز ترك الهمز في (بَرَأَ) للتّسهيل, (ينظر: ابن دريد, ١٩٨٧م, ١٠٩٣/٢-١٠٢٠, ابن قرقول, ٢٠١٢م, ٤٦٦/١), وذكر الفيومي أنّ (بَرِئَ يَبْرَأُ بَرَاءَةً) مِن بابِ (تَعِبَ), و(بَرَأَ مِن المَرضِ يَبْرَأُ) مِن بابي (نَفَعَ وتَعِبَ), و(بَرُؤَ بُرْءً) مِن بابِ (قَرُبَ).(ينظر: الفيومي, المكتبة العلمية, (ب ر ي), ٤٦/١).

ويتّضح ممّا سبق أنّ القياس أنْ تقول: بَرَأَ مِن المَرضِ يَبْرَأُ (بفتح العين في الماضي والمضارع), و(بَرَأَ يَبْرُؤُ, بفتح العين في الماضي وضمّها في المضارع) سماعاً, (ينظر: أبو جعفر الأندلسي, ١٩٨٢م, ٥٣), وما ذكره ابن المَلَك نقله عَن ابن الأثير (ينظر: ابن الأثير, ١٩٧٩م, (بَرَأَ), ١١١/١), ولكن هناك وَهْم كبير, لا نعلم مصدره, أَهوَ مِن ابن المَلَك؟... أم مِن محقّق الكتاب؟..., ذلك أنّ ابن الأثير ومَن سبقه ومَن لحقه, يذكر أنّ لغة الكسر, هي لغةُ غَيْرُ أهل الحجاز, إذا ما علمنا أنّ لغة أهل الحجاز الفتح (ينظر: شمس الدّين البرماوي, ٢٠١٢م, ٣٠٧/١٥, الملّا علي القاري, ٢٠٠٢م, ١٩٩٢/٥), كما تقدّم, وهذا سَقْطٌ كبير لا نرجّح صدوره عَن ابن المَلَك, وربّما سَقَطت كلمة (غَيْر) في النّصّ, وكان المَراد (وعَن غَيْر أهل الحجاز).

الباب الرّابع: (فَعِلَ يَفْعَلُ):

ذكر المبرّد أنّ كلّ ما كان على (فَعِلَ) يَجبُ فتح عينه في المضارع, نحو: شَرِبَ يَشْرَبُ, وعَلِمَ يَعْلَمُ, (ينظر: المبرّد, ١٩٩٤م, ٧١/١), وذكر ابن السّرّاج أنّ باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) يجيء على أَضْرُبٍ شَتَّى, منها ما هو متّفق في الصّفة, نحو: عَطِشَ يَعْطَشُ عَطَشاً, فهو عَطْشَان, وثَكِلَ يَثْكَلُ ثَكْلاً, فهو ثَكْلَان وثَكْلَى, (ينظر: ابن السّرّاج, مؤسسة الرّسالة, ٩٣/٣-٩٤), وعلّل ابن جنيّ مجيء (فَعِلَ) في الماضي على (يَفْعَلُ) في المضارع, ذلك أنّهم أرادوا أنْ تُخالف حركة العين في المضارع, حركتها في الماضي, فجعلوا مضارع (فَعِلَ) على (يَفْعَلُ), وذلك لمقاربة الكسرة للفتحة ومناسبتها, فَتعاقبتا في بابي (فَعِلَ يَفْعَلُ) و(فَعَلَ يَفْعِلُ), (ينظر: ابن جنيّ, ١٩٥٤م, ١٨٧), ومن أمثلة هذا الباب الّتي وردت: "**واعْلَمُوا أَنَّ اللهَ لا يَسْتَجِيبُ دُعاءً مِنْ قَلْبٍ غافِلٍ لَاهٍ**", (البغويّ, ١٩٨٧م, ١٤١/٢ الحديث ١٦٠٦), قالَ ابنُ المَلَك: ((لاهٍ: مِن: لَهِيَ -بالكسر- يَلْهَى لَهْيًا؛ أي: تارِكٍ، أو مِن: اللَّهْو: اللَّعِب)), (ابن المَلَك, ٢٠١٢م, ٧٧/٣ الحديث ١٦٠٦), قيل: (لَهَى) بفتح الهاء بمعنى غَفَلَ عنهُ, أو انصرف عمّا كان فيه, واللّغة المشهورة فيه (لَهِيَ يَلْهَى) بكسر الهاء في الماضي وفتحها في المضارع, أمّا (لَهَا يَلْهُو) فَمِن اللَّهْو, والفتح لغة طيء, (ينظر: القاضي عياض, ٢٠١٦م, ٢٥/٢), وذكر ابن الأثير أنّ اللَّهْو هو اللَّعِب, يُقال: لَهَا يَلْهُو لَهْواً, إذا لَعِب وتَشاغلَ وغَفَل بهِ عن غيره, ولَهِيَ يَلْهَى (بكسر الهاء في الماضي وفتحها في المضارع) لَهْياً أو لُهْياً, إذا سَلَا عنه وتَرَكَ ذكره وغَفَلَ عنه, (ينظر: ابن الأثير, ١٩٧٩م, (لَهَا), ٢٨٢/٤-٢٨٣), وقيل: (لَهَا يَلْهُو) لغة أهل نَجْد مِن باب (قَعَدَ), وأهل العالية (وهو اسم لكلّ ما كان مِن جهة نجد مِن المدينة إلى تهامة وما دون ذلك فهي السافلة, ينظر: الحموي, ١٩٩٥م, ٧١/٤) تقولُ: (لَهِيَ يَلْهَى) مِن باب (تَعِبَ), (ينظر: الفيومي, المكتبة العلمية, (ل هـ و), ٥٥٩/٢), ويتّضح ممّا سبق أنّ (لَهِيَ) والّتي جاء منها اسم الفاعل (لاهٍ) فيها لغتان, الأولى: بفتح الهاء, وتُنسب إلى طيء, والثّانية: بالكسر, وهي لجميع العرب, وهي اللّغة الفصيحة المشهورة.

الباب الخامس: (فَعُلَ يَفْعُلُ):

ذكر ابن جنيّ أنّك إذا سمعت إنساناً يقول (كَرُمَ يَكْرُمُ) بفتح راء المضارع, لحكمت عليه بأنّه تارك للعربية, فإذا صحّ عندك أنّ عين الماضي مضمومة, قضيت بأنّها مضمومة في المضارع قياساً, ولم تحتج للسّماع, وإنْ كان السّماع يؤكد صحّة قياسك, وإنّهم أقرّوا في عين المضارع حركة ماضيه, لأنّ هذا الباب لا يكون متعدياً أبداً, إنّما يكون للهيئة الّتي يكون الشّيء عليها, نحو: ما كان ظريفاً ولقد ظَرُفَ, وما كان

شريفاً ولقد شرُفَ, وما كان خبيثاً ولقد خَبُثَ, (ينظر: ابن جنيّ, ١٩٥٤م, ٢ و ١٨٨),ومن أمثلة هذا الباب الّتي وردت: "**فقلتُ: يا رسولَ اللهِ! أفنَهلِكُ وفينا الصَّالِحُونَ؟ قالَ: نعمْ، إذا كَثُرَ الخَبَثُ**", (البغويّ, ١٩٨٧م, ٤٥٣/٣ الحديث ٤١١٢), قالَ ابنُ المَلَك: ((الخَبَثُ: مصدر: خَبُثَ يَخْبُثُ)), (ابن المَلَك, ٢٠١٢م, ٤٥٢/٥ الحديث ٤١١٢), قيل: إذا كان الماضي على (فَعُلَ), لم ينكسر منه شيء في المستقبل فيكون على (يَفْعُلُ), نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ, شَرُفَ يَشْرُفُ, (ينظر: الثّمانيني, ١٩٩٩م, ٤٣٢, ابن القطّاع الصّقلي, ١٩٩٩م, ٣٣٣), وقيل: لا يكون مضارع هذا الباب إلّا مضموماً, نحو: حَسُنَ يَحْسُنُ, ولا يكون إلّا لازماً لأنّه للسّجايا والطّبائع الثّابتة ومعناه مطبوع فيه, نحو: كَرُمَ, لَؤُمَ, وكلّ فعل تريد به التّعجب أو المدح أو الذّمّ نقلته إلى هذا الباب, (ينظر: عضيمة, ١٩٩م, ٣٥), و(خَبُثَ يَخْبُثُ) مِن باب (كَرُمَ يَكْرُمُ). (ينظر: محمود صافي, ١٩٩٥م, ٩٦/٥).

ويتّضح ممّا سبق أنّ الفعل (خَبُثَ يَخْبُثُ) الّذي ذكره ابن المَلَك مِن باب (كَرُمَ يَكْرُمُ), وأنّ هذا الباب خاصّ بأفعال السّجايا والطّبائع الثّابتة ولا يأتي متعدياً أبداً, وحكى سيبويهِ أنّ فعلاً واحداً جاء شاذّاً في هذا الباب, هو (كُدْتَ تَكَادُ), بضمّ الكاف في الماضي وفتحها في المضارع, (ينظر: سيبويه, ١٩٨٨م, ٤٠/٤ و ٣٤٣, أبو علي الفارسي, ١٩٩٠م, ١٢٧/٤), ووجه الشّذوذ في (كُدْتَ تَكَادُ) أنّ الأصل (كَيُدْتَ), فحذفوا فتحة الكاف, ونقلوا إليها ضمّة الياء فسكنت وقبلها ضمّة فانقلبت واواً, ثُمَّ سقطت الواو لسكونها وسكون الدّال بعدها, وبقيت الضّمّة لتدلّ عليها. (ينظر: الثّمانيني, ١٩٩٩م, ٤٤٢).

الباب السّادس: (فَعِلَ يَفْعِلُ):

ذهب أكثر العلماء إلى أنّ القياس في (فَعِل) مكسور العين, أنْ يكون مضارعه (يَفْعَل) بفتحها, نحو: فَرِحَ يَفْرَحُ, (ينظر: سيبويه, ١٩٨٨م, ٣٨/٤-٣٩, المبرّد, ١٩٩٤م, ٧١/١, ابن جنيّ, ١٩٥٤, ١٨٦, الرّضي, ١٩٧٥م, ١٣٥/١), وعلّل الدّكتور محمّد عبد الخالق عضيمة ذلك, بأنّ الأصل والقياس هو المخالفة بين حركتي العين في الماضي والمضارع, (ينظر: عضيمة, ١٩٩٩م, ٣٤), ومن أمثلة هذا الباب الّتي وردت: "**عَن جابر (رضيَ الله عنه) قالَ: ذُكِرَ رجلٌ عندَ رسولِ اللهِ (صلّى الله عليه وآله وسلّم) بعبادةٍ واجتهادٍ، وذُكِر آخرُ بِرِعَةٍ**", (البغوي, ١٩٨٧م, ٤٢٠/٣ الحديث ٤٠١٥), قالَ ابنُ المَلَك: ((بِرِعَةٍ: أي بِورعٍ، يُقال: وَرِعَ يَرِعُ -بالكسر فيهما- وَرَعًا ورِعَةً)), (ابن المَلَك, ٢٠١٢م, ٣٩٢/٥-٣٩٣ الحديث ٤٠١٥), وقد جاءت بعض الأفعال مِن (فَعِل) على (يَفْعِل) بالكسر, وهي أفعال مسموعة تُحْفَظ ولا يُقاس عليها, وعدّها ابن السّكّيت مِن النّوادر, وهي في السّالم: حَسِبَ يَحْسِبُ ويَحْسَبُ, يَئِسَ يَيْئِسُ ويَيْئَسُ, يَبِسَ

يَيْبِسُ ويَيْبَسُ, نَعِمَ يَنْعِمُ ويَنْعَمُ, وفي المعتلّ: وَمِقَ يَمِقُ، وَفِقَ يَفِقُ، وَثِقَ يَثِقُ، وَرِعَ يَرِعُ، وَرِمَ يَرِمُ، وَرِثَ يَرِثُ، ووَرِهي الزّند يَرِهي، ووَلِيَ يَلِي, (ينظر: ابن السّكّيت, ٢٠٠٢م, ١٦٠, المبرّد, ١٩٩٧م, ٩٨/٢ و ١٥٩, الرّضي, ١٩٧٥م, ١٣٥/١), والكسر في (فَعِلَ يَفْعِلُ) كثيرٌ في المعتلّ قليلٌ في الصّحيح, وعلّة ذلك أنّهم كرهوا الجمع بين واو وياء, فحملوا المضارع على بناء يسقط الواو فيه, (ينظر: ابن يعيش, ٢٠٠١م, ٤٢٨/٤), ومنهم مَن رجع بالكسر في المضارع إلى تداخل اللّغات: (وهو أنْ يُؤخذ الماضي مِن لغةٍ والمضارع مِن لغةٍ أخرى), (ينظر: عضيمة, ١٩٩٩م, ٣٥), وهو ما ذكره ابن السّرّاج, (ينظر: ابن السّرّاج, مؤسسة الرّسالة, ٨٧/٣), وابن جنيّ, (ينظر: ابن جنيّ, ط ٤, ٣٨٠/٣), وعُليا مُضر تكسر عين الفعل, وسُفلاها تفتح, واستشهدوا بقراءة الرّسول الكريم (صلّى الله عليه وآله وسلّم) في (يَحْسِبُ ويَحْسِبُون) بالكسر, في قوله تعالى: ﴿**يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ**﴾ (البقرة: ٢٧٣), والفتح لغة تميم وقرأ بها عموم العرب, ومنهم ابن عامر وعاصم وحمزة, إلّا الحجاز فإنّهم يكسرون العين, وكلتا اللّغتين فصيحتان في الاستعمال, (ينظر: ابن قتيبة, مؤسسة الرّسالة, ٤٨٣, ابن خالويه, ١٩٩٢م, ١٠٣/١), وهذا الباب تكثر فيه الأفعال الدّالّة على الأحزان والعِلل, وما يدلّ على الخلو والامتلاء, وأمّا ما يدلّ على الألوان والعيوب والحِلي, فكلّها مِن هذا الباب. (ينظر: الغلاييني, ١٩٩٣م, ٢١٧/١).

ويتّضح ممّا سبق أنّ القياس في (فَعِلَ) مكسور العين, أن يكون مضارعه على (يَفْعَل) بفتح العين, وما ورد بكسر العين في المضارع, فَيمكن حمله على عدّة أوجه منها: السّماع وتداخل اللّغات والشّذوذ, وإنْ كانت الأخيرة مستبعدة, كون الكسر لغة فصيحة تُنسب إلى أهل الحجاز, وقرأ بها أبو عمرو والكسائي ونافع وابن كثير, وهم مِن أكابر النّحاة والقُرّاء, (ينظر: السّمين الحلبي, دار القلم, ٦١٩/٢), ونلحظ أنّ ابن المَلَك كان ميّالاً إلى الكسر, فذكر (وَرِعَ يَرِعُ) بالكسر فيهما مرجّحاً كسر العين في المضارع.

المطلب الثّالث: الحذف اللّغوي (القياسي):

تميل لغتنا العربية إلى التّخلّص أحياناً مِن توالي المقاطع المتماثلة بحذف أحدهما, والمقصود بالمقاطع المتماثلة: (الأصوات الصّامتة المتماثلة أو المتقاربة في المخارج), سواء أكانت في أول الكلمة, أو وسطها, أو آخرها, وسواء أكانت حركات, أم أصوات صامتة, (ينظر: رمضان عبد التّواب, ١٩٩٥م, ٢٧), فيشمل حذف حركات الإعراب, وحركات البناء, والصّوامت, (كحذف التّاء مِن صيغة تَتَفَعَّل وتَتَفَاعَل وتَتَفَعْلل).

وما يهمّنا في ظاهرة الحذف اللّغوي هنا, هو حذف التّاء مِن صيغتي (تَتَفَعَّل) و(تَتَفاعَل), والّتي وردت عند ابن المَلَك الرّوميّ في كتابه شرح مصابيح السّنّة في عدّة مواضع, وكان يُصرّح في بعض الأحيان بعلّة حذف إحدى التّاءينِ, دون تحديد المحذوفة منهما, وفي الغالب يكتفي بذكر أنّ إحدى التّاءين محذوفة, دون ذكر علّة الحذف, أو أيّهما حُذِفَت, ولعلّ سبب عدم ترجيحه هو الخلاف بين العلماء في أي التّاءين تُحذف؟ الأولى أم الثّانية.

حذف التّاء:

لا خلاف بين علماء العربية في جواز حذف إحدى التّاءين, الّتي تقع في أول الفعل المضارع في صيغتي (تَتَفَعّل) أو (تَتَفَاعَل), ولكنّ الخلاف كان في أيّهما تُحذف؟ الأولى أم الثّانية.

وذهب سيبويه إلى جواز إثبات التّاء وحذفها مِن صيغة (تَتَفَعَّل) مستشهداً في إثباتها بقوله تعالى: ﴿ **تَتَنَزَّلُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ** ﴾ (فصلت: ٣٠), وبحذفها بقوله تعالى: ﴿ **تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا** ﴾ (القدر: ٤), مرجّحاً حذف التّاء الثّانية, ومعلّلاً ذلك: بأنّ التّاء الثّانية أَوْلى بالحذف, لأنّها تُسكّن وتُدغم, ويلحقها الاعتلال, ووافقه في هذا البصريّون, (ينظر: سيبويه, ١٩٨٨م, ٤٧٦/٤), وقيل: إذا لحقت تاء المخاطب أو المؤنّث أول صيغتي (تَفَاعَل) أو (تَفَعَّل), جاز حذف إحداهما, ومذهب البصريين أنّ التّاء المحذوفة هي الثّانية, ومذهب الكوفيين أنّ المحذوفة الأُوْلى, وجوّز بعضهم أن تكون المحذوفة الأولى أو الثّانية, وحجّة الكوفيين في حذف الأُولى, إنّها زائدة والثّانية أصلية, وحذف الزّائد أَوْلى مِن حذف الأصلي, والأصلي أقوى مِن الزّائد, فإذا وجب الحذف فالأَوْلَى حذف الأضعف, وحجّة البصريين في عدم حذف الزّائدة, إنّها دخلت لمعنى وهو المضارعة, والأصلية ليست لمعنى, فحذف ما لم يدخل لمعنى أَوْلى, (ينظر: أبو سعيد السّيرافي, ٢٠٠٨م, ٤٥٠/٥, أبو البركات الأنباري, ٢٠٠٣م, ٥٣٤/٢ مسألة ٩٣), وحذف إحدى التّاءين في صيغتي (تَتَفَعَّل) و(تَتَفَاعَل) لكراهة اجتماع التّاءين, لغة فصيحة كالإثبات. (ينظر: ركن الدّين الأستراباذي, ٢٠٠٤م, ٩٦٦/٢).

وسواء أكان المحذوف التّاء الأولى أو الثّانية, فإنّ ظاهرة حذف التّاء في هاتين الصّيغتين, ظاهرة شائعة وردت في القرآن الكريم, والحديث الشّريف, في مواضع كثيرة, (ينظر: رمضان عبد التّواب, ١٩٩٥م, ٢٨-٣٣), وقد أشار ابن المَلَك الرّوميّ في كتابه إلى هذا الحذف, وسنتناول منه: حذف التّاء مِن صيغتي (تَتَفَعَّل) و(تَتَفَاعَل).

أولاً: حذف التّاء مِن صيغة (تَتَفَعَّل):

ورد في الحديث النّبويّ الشّريف: "**ولا تَوَلَّوْا الفِرارَ يومِ الزَّحْفِ**", (البغويّ, ١٩٨٧م, ١٢٦/١ الحديث ٤١), قالَ ابنُ المَلَك: ((تَوَلَّوْا: أصله بِتاءينِ حُذِفَتْ إحداهما؛ لأنَّه مِن (التَّوْلِّي)، وهو: الإعْراض، وقيل: بضمّ التّاء، مِن وَلَّى تَوْلِيَةً: إذا أَدْبَرَ للفرارِ)), (ابن المَلَك, ٢٠١٢م, ٧٨/١ الحديث ٤١), وقد ورد هذا الفعل في عدّة مواضع في القرآن الكريم, منها قوله تعالى: ﴿ **فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ** ﴾ (آل عمران: ٦٣), قيل: (تَوَلَّوا) بفتح التّاء واللّام, وأصلها (تَتَوَلَّوا) وهو فعل ماضٍ, ويجوز أنْ يكون للمستقبل, (ينظر: النّحّاس, ١٤٢١هـ, ٧٥/١ و ١٦٣, ٢٧٣/٤, العُكبري, عيسى البابي الحلبي, ١٠٨/١), وقد سقطت إحدى التّاءين للتّخفيف, (ينظر: أبو حفص النّسفي, ٢٠١٩م, ٢٢١/٨), وعلّل أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) حذف إحدى التّاءين لاجتماع حرفينِ متحرّكينِ مِن جنسٍ واحد فاستثقلوا اجتماعهما, فحذفوا إحداهما للتّخفيف, ورجّح أن تكون التّاء المحذوفة هي الثّانية, وليست الأُولى, أي ليست تاء المضارعة, وعلّل ذلك بأنّ تاء المضارعة تُزاد لمعنى, والتّاء الثّانية لم تُزد لمعنى, فحذفها أَوْلَى مِن حذف الأُولى, (ينظر: أبو البركات الأنباري, ١٤٠٣هـ, ٨/٢), وقيل: ((تُوَلُوا: بضمّ التّاءِ مضارعٌ مِن (وَلَّى تَوْلِيَة) إذا أَدْبَرَ وأَعْرَضَ)), (المظهري, ٢٠١٢م, ١٤٨/١), والإعْراض هو التّولّي, ويقال: التّولّي يكون بالجِسْمِ, والإعْرَاضُ يكونُ بالقَلْبِ, (ينظر: أبو حيّان الأندلسي, ٢٠٠٠م, ٤٥٣/١ و ٤٦٤), وقيل: التّاء المحذوفة هي الثّانية على مذهب البصريين, والأُولى على مذهب هشام, و(تَوَلَّوا) مضارع (تَوَلَّى), (ينظر: أبو حيّان الأندلسي, ٢٠٠٠م, ٤٥٣/١ و ٤٦٤), وذكر السّمين الحلبي أنّ (تُوَلُّوا) بضمّ التّاء واللّام, أصلها (تُوَلِّيوا), أُعِلَّت بالحذف, وهي بمعنى (تَسْتَقْبِلُوا), وإنْ كان استعمالها في الغالب بمعنى الإدْبَار, أمّا (تَوَلَّوا) بفتح التّاء واللّام ففيها وجهان, الأول: أنْ يكون مضارعاً أصله (تَتَوَلَّوا) مِن التَّوْلِيَة, حُذِفَت إحدى تاءيه للتّخفيف, والثّاني: أن يكون ماضياً والضّمير للغائبين. (ينظر: السّمين الحلبي, دار القلم, ٨١/٢ و ٢٨٣/٦ و ٢٨٤).

ونلحظ أنّ ابن المَلَك قد ذكر حذف إحدى التّاءين دون ترجيح أيّهما المحذوفة, ذاكراً اشتقاق الفعل إذا كان مفتوح التّاء, أو مكسورها, مِن دون أنْ يصرف جهده, ويرهق نفسه, في إثبات أي التّاءين قد حُذِفَت.

ثانياً: حذف التّاء مِن صيغة (تَتَفَاعَل):

وردَ في الحديث النّبويّ الشّريف: "**عَن أبي هريرة (رضي الله عنه) أنَّ رسولَ اللهِ (صلّى الله عليه وآله وسلّم) قالَ: لا تَلَقَّوْا الرُّكبانَ لِبَيْعٍ, ولا يَبعْ بعضكُمْ على بَيْعِ بعضٍ, ولا تَنَاجَشُوا**", (البغويّ, ١٩٨٧م, ٣٢٦/٢ الحديث ٢٠٧٩), قالَ ابنُ المَلَك: ((ولا تَنَاجَشُوا: بحذف أحد التّاءينِ، مِن النَّجْش وهو رفع قيمةِ السِّلعة مِن غير رغبة فيها لخدع المُشتري، وترغيبه، ونفعِ صاحبها)), (ابن المَلَك, ٢٠١٢م, ٤٢١/٣ الحديث ٢٠٧٩), ذكر الجوهري أنّ (النَّجْش) هو أنْ تُزايد في السِّعر, حتّى يقع على غيرك, وهو ليس مِن حاجتك, (ينظر: الجوهري, ١٩٨٧م, (نجش), ١٠٢١/٣), وقيل: (تَنَاجَشُوا) أصلها (تَتَنَاجَشُوا), وهي (تَتَفَاعَلُوا) مِن النَّجْش, وهي فعل مستقبل يحتاج تاء المخاطبة الّتي في الفعل المضارع, وتُحذف في اللّفظ للتّخفيف, وحذفها مطّرد في الاستعمال, والسّبب في ذلك اجتماع تاء المخاطب وتاء التّفاعل في (تَتَنَاجَشُوا) لأنّ أصل الكلمة (نَاجَشَ) للواحد و(نَاجَشُوا) للجمع و(تَنَاجَشُوا): (تَفَاعَلُوا) , فلمّا اجتمع التّاءانِ ثَقَلَ النّطق بهما فَحذفوا الأُولى للتّخفيف, وسبب حذفهم الأُولى وهي تاء المضارعة, لأنّ لفظ الفعل والمعنى يدلّ عليها, (ينظر: ابن الأثير, ٢٠٠٥م, ٥٧/٤), وقيل أيضاً: (تَنَاجَشُوا): فعل مضارع حُذِفَت إحدى تاءيه, وأصله (تَتَنَاجَشُوا) مِن النَجْش, أي الزّيادة في السّعر خِداعاً, وقيل حُذِفَت التّاء لتوالي الأمثال, ولمجيئها بصيغة التّفاعل. (ينظر: الهرري, ٢٠١٨م, ٤٥٢/١٢).

ونلحظ أنّ ابن المَلَك قد اكتفى بذكر حذف إحدى التّاءين دون ترجيح أيّهما المحذوفة كعادته في كثير مِن المسائل الخلافية بين العلماء الّتي لا يكون الحكم فيها قطعيّاً.

الخاتمة

١. إنّ الحديث النّبويّ الشّريف كان وما زال مصدراً مهماً مِن مصادر اللّغة العربية, على كافة مستوياتها (النّحويّة والصّرفيّة والصّوتيّة والدّلاليّة), لاستنباط القواعد والأحكام, وإنّ تَرْكَ الاستشهادِ بهِ يعني خسارةَ ثروةٍ لغويّةٍ كبيرةٍ جاءت على لسان أفصح الخَلق رسول الله محمّد (صلّى الله عليه وآلهِ وسلّم).
٢. يُعدّ ابن المَلَك الرّوميّ مع كونه مِن أئمة الفقه, مِن المؤلّفينَ الّذينَ انتهجوا منهجاً دقيقاً يقوم على الدِّقّة وتحري المعلومة, وهذا ما اكتسبه نتيجة تبييضه أكثرَ مِن كتابٍ مِن كتب والده الإمام عبد اللّطيف, فجاءَ كتابهُ (شرح مصابيح السّنّة) على قدرٍ عالٍ مِن الدِّقّة والصِّحّة, والأمانة في النَّقل

سواء عَن الإمام البّغويّ صاحب الكتاب المَشروح (مصابيح السُنَّة), أو الآراء الّتي نقلها عمّن سبقوه مِن لغويينَ ومُفسّرينَ وشُرّاحٍ للحديث.

٣. توسّع ابن المَلَك في أغلب الأحيان في ذكر اللّغات المشهورة الواردة في الأفعال, كما في الفعل (بَرأَ) بفتح العين وكسرها, والفعل (أَحُولُ), فذكر اللّغات الواردة فيهما, لما لها مِن أثرٍ في بيان المعاني الواردة في الحديث النّبويّ الشّريف.

٤. اعتمد ابن المَلَك في كثير من المواضع على ذكر الأفعال بناءً على ورود مصادرها في الحديث النّبويّ الشّريف كما في لفظ (الخَبَث) إذ صرّحَ بأنّه مصدرٌ للفعل (خَبُثَ يَخْبَثُ), أي أنّه لم يقتصر على توضيح الأفعال الواردة في الأحاديث بل تعداها إلى ذكر أفعال المصادر الواردة في الأحاديث.

٥. في مسألة حذف التّاء مِن صيغتي (تَتَفَعَّل وتَتَفَاعَل) لم يصرف جهده في اثبات أي التّاءَين قد حُذِفَت واكتفى بذكر حذف إحدى التّاءين في جميع المواضع.

٦. أظهر عناية فائقة بالتّعليل الصّرفيّ, فلا يكاد يغفل ذكره في أغلب المواضع الّتي ورد فيها, وذكر عِللاً كثيرة ومتنوّعة, منها: للتّخفيف في موضوع حذف التّاء مِن صيغتي (تَتَفَعَّل وتَتَفَاعَل).

Sources and References

1. **The Holy Qur'an.**
2. **Ibn al-Athir, Majd al-Din:** *Al-Nihayah fi Gharib al-Hadith wa al-Athar*. Edited by Taher Ahmad al-Zawi and Mahmoud Mohammad al-Tanahi. Al-Maktaba al-Ilmiyya, Beirut, 1399 AH - 1979 AD. (5 Volumes).
3. **Ibn al-Athir, Majd al-Din:** *Al-Shafi fi Sharh Musnad al-Shafi'i*. Edited by Ahmad bin Sulayman. Maktabat al-Rushd, Riyadh, 1st Edition, 1426 AH - 2005 AD. (5 Volumes).
4. **Ibn al-Sarraj, Abu Bakr:** *Al-Usul fi al-Nahw*. Edited by Abd al-Hussein al-Fatli. Muassasat al-Risala, Lebanon-Beirut. (3 Volumes).
5. **Ibn al-Sikkit, Abu Yusuf:** *Islah al-Mantiq*. Edited by Mohammad Mureb. Dar Ihya al-Turath al-Arabi, 1st Edition, 1423 AH - 2002 AD. (1 Volume).
6. **Ibn al-Qatta' al-Siqilli:** *Abniyat al-Asma' wa al-Af'al wa al-Masadir*. Edited by Prof. Ahmad Mohammad Abd al-Dayem. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Qawmiyya, Cairo, 1999 AD. (383 Pages).
7. **Ibn al-Malak al-Rumi:** *Sharh Masabih al-Sunnah lil-Imam al-Baghawi*. Edited by a specialized committee supervised by Nur al-Din Talib. Idarat al-Thaqafa al-Islamiyya, 1st Edition, 1433 AH - 2012 AD.
8. **Ibn Jinni, Abu al-Fath:** *Al-Khasa'is*. Egyptian General Book Authority, 4th Edition. (3 Volumes).
9. **Ibn Jinni, Abu al-Fath:** *Al-Munsif: Sharh Kitab al-Tasrif li-Abi Uthman al-Mazini*. Dar Ihya al-Turath al-Qadim, 1st Edition, 1373 AH - 1954 AD. (1 Volume).
10. **Ibn Khalawayh, Abu Abd Allah:** *I'rab al-Qira'at al-Sab' wa 'Ilaliha*. Al-Khanji Library, Cairo, 1st Edition, 1413 AH. (2 Volumes).
11. **Ibn Durayd, Abu Bakr:** *Jamharat al-Lughah*. Edited by Ramzi Munir Baalbaki. Dar al-Ilm lil-Malayin, Beirut, 1st Edition, 1987 AD. (3 Volumes).
12. **Ibn Qutaybah, Abu Mohammad:** *Adab al-Katib*. Edited by Mohammad al-Dali. Muassasat al-Risala.
13. **Ibn Qarqul, Ibrahim bin Yusuf:** *Matali' al-Anwar 'ala Sihah al-Athar*. Edited by Dar al-Falah. Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Qatar, 1st Edition, 1433 AH - 2012 AD. (6 Volumes).
14. **Ibn Ya'ish, Muwaffaq al-Din:** *Sharh al-Mufassal lil-Zamakhshari*. Introduction by Dr. Emil Badi' Ya'qub. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st Edition, 1422 AH - 2001 AD. (6 Volumes).
15. **Abu al-Barakat al-Anbari:** *Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin*. Al-Maktaba al-Asriyya, 1st Edition, 1424 AH - 2003 AD. (2 Volumes).
16. **Abu al-Barakat al-Anbari:** *Al-Bayan fi Gharib I'rab al-Qur'an*. Dar al-Hijrah, 1st Edition, 1403 AH. (2 Volumes).
17. **Abu Hayyan al-Andalusi:** *Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir*. Edited by Sidqi Mohammad Jamil et al. Dar al-Fikr, Beirut, 1420 AH - 2000 AD. (11 Volumes).
18. **Abu Ali al-Farisi:** *Al-Ta'liqa 'ala Kitab Sibawayh*. Edited by Dr. Awad bin Hamad al-Quzi. 1st Edition, 1410 AH - 1990 AD. (6 Volumes).
19. **Al-Birmawi, Shams al-Din:** *Al-Lami' al-Sabih bi-Sharh al-Jami' al-Sahih*. Edited by a specialized committee supervised by Nur al-Din Talib. Dar al-Nawadir, Syria, 1st Edition, 1433 AH - 2012 AD. (18 Volumes).
20. **Al-Baghawi, Abu Mohammad:** *Masabih al-Sunnah*. Edited by Dr. Yusuf al-Mar'ashli et al. Dar al-Ma'rifah, Beirut, 1st Edition, 1407 AH - 1987 AD. (4 Volumes).

21. **Al-Baydawi, Nasir al-Din:** *Tuhfat al-Abrar Sharh Masabih al-Sunnah*. Edited by a committee supervised by Nur al-Din Talib. Ministry of Awqaf, Kuwait, 1433 AH - 2012 AD. (3 Volumes).
22. **Al-Thamānīni, Abu al-Qasim:** *Sharh al-Tasrif*. Edited by Dr. Ibrahim bin Sulayman al-Ba'imi. Maktabat al-Rushd, 1st Edition, 1419 AH - 1999 AD. (1 Volume).
23. **Al-Jawhari, Abu Nasr:** *Taj al-Lughah wa Sihah al-Arabiyya*. Edited by Ahmad Abd al-Ghafur Attar. Dar al-Ilm lil-Malayin, Beirut, 4th Edition, 1407 AH - 1987 AD. (6 Volumes).
24. **Hajji Khalifa, Mustafa Abd Allah:** *Kashf al-Zunun 'an Asami al-Kutub wa al-Funun*. Edited by Ekmeleddin Ihsanoglu and Bashar Awad Marouf. Al-Furqan Islamic Heritage Foundation, London, 1st Edition, 1443 AH - 2021 AD. (10 Volumes).
25. **Al-Hamawi, Yaqut:** *Mu'jam al-Buldan*. Dar Sadir, Beirut, 2nd Edition, 1995 AD. (7 Volumes).
26. **Al-Humaydi, Abu Abd Allah:** *Tafsir Gharib ma fi al-Sahihayn al-Bukhari wa Muslim*. Edited by the Scientific Committee at Dar al-Kamal al-Muttahida. Damascus, 1438 AH. (1 Volume).
27. **Al-Khattabi, Abu Sulayman:** *Ma'alim al-Sunan (Sharh Sunan Abi Dawud)*. Edited by Mohammad Raghib al-Tabbakh. Al-Matba'a al-Ilmiyya, Aleppo, 1st Edition, 1351 AH - 1932 AD.
28. **Al-Khalil bin Ahmad al-Farahidi:** *Al-Ayn*. Edited by Dr. Mahdi al-Makhzumi and Dr. Ibrahim al-Samarrai. Dar wa Maktabat al-Hilal. (8 Volumes).
29. **Al-Radi al-Astarabadi:** *Sharh Shafiyat Ibn al-Hajib*. Includes comments by Abd al-Qadir al-Baghdadi. Edited by Mohammad Nur al-Hasan et al. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1395 AH - 1975 AD. (4 Volumes).
30. **Rukn al-Din al-Astarabadi:** *Sharh Shafiyat Ibn al-Hajib*. Edited by Dr. Abd al-Maqsud Mohammad. Maktabat al-Thaqafa al-Diniyya, 1st Edition, 1425 AH - 2004 AD. (2 Volumes).
31. **Ramadan Abd al-Tawwab:** *Buhuth wa Maqalat fi al-Lughah*. Maktabat al-Khanji, Cairo, 3rd Edition, 1415 AH - 1995 AD. (1 Volume).
32. **Al-Zirikli, Khayr al-Din:** *Al-A'lam*. Dar al-Ilm lil-Malayin, 15th Edition, 2002 AD. (8 Volumes).
33. **Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim:** *Al-Fa'iq fi Gharib al-Hadith wa al-Athar*. Edited by Ali Mohammad al-Bijawi and Mohammad Abu al-Fadl Ibrahim. Dar al-Ma'rifah, Lebanon, 2nd Edition. (4 Volumes).
34. **Al-Samin al-Halabi, Shihab al-Din:** *Al-Durr al-Masun fi Ulum al-Kitab al-Maknun*. Edited by Dr. Ahmad Mohammad al-Kharrat. Dar al-Qalam, Damascus. (11 Volumes).
35. **Sibawayh, Abu Bishr:** *Al-Kitab*. Edited by Abd al-Salam Mohammad Harun. Maktabat al-Khanji, Cairo, 3rd Edition, 1408 AH - 1988 AD. (4 Volumes).
36. **Al-Sirafi, Abu Said:** *Sharh Kitab Sibawayh*. Edited by Ahmad Hasan Mahdali and Ali Sayyid Ali. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st Edition, 2008 AD. (5 Volumes).
37. **Salah Mahdi al-Fartusi & Hashim Taha Shalash:** *Al-Muhadhdhab fi 'Ilm al-Tasrif*. Beirut Modern Press, 1st Edition, 1432 AH - 2011 AD.
38. **Adimah, Mohammad Abd al-Khaliq:** *Al-Lubab min Tasrif al-Af'al*. Dar al-Hadith, Cairo, 2nd Edition, 1420 AH - 1999 AD.
39. **Al-Ukbari, Abu al-Baqa:** *Al-Tibyan fi I'rab al-Qur'an*. Edited by Ali Mohammad al-Bijawi. Isa al-Babi al-Halabi. (2 Volumes).
40. **Al-Ghalayini, Mustafa:** *Jami' al-Durus al-Arabiyya*. Al-Maktaba al-Asriyya, Sidon-Beirut, 28th Edition, 1414 AH - 1993 AD.

41. **Al-Fayyumi, Abu al-Abbas:** *Al-Misbah al-Munir fi Gharib al-Sharh al-Kabir*. Al-Maktaba al-Ilmiyya, Beirut. (2 Volumes).
42. **Al-Qadi 'Iyad:** *Mashariq al-Anwar 'ala Sihah al-Athar*. Edited by the Scientific Committee at Dar al-Kamal al-Muttahida. 'Ata'at al-Ilm, 1437 AH - 2016 AD. (2 Volumes).
43. **Al-Mubarrad, Abu al-Abbas:** *Al-Muqtadab*. Edited by Mohammad Abd al-Khaliq Adimah. Al-Ahram Commercial Press, Cairo, 1415 AH - 1994 AD. (4 Volumes).
44. **Al-Mubarrad, Abu al-Abbas:** *Al-Kamil fi al-Lughah wa al-Adab*. Edited by Mohammad Abu al-Fadl Ibrahim. Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, 3rd Edition, 1417 AH - 1997 AD. (4 Volumes).
45. **Mahmoud Safi:** *Al-Jadwal fi I'rab al-Qur'an wa Sarfih wa Bayanih*. Dar al-Rashid, Damascus / Muassasat al-Iman, Beirut, 3rd Edition, 1416 AH - 1995 AD. (16 Volumes).
46. **Al-Mazhari, Mazhar al-Din:** *Al-Mafatih fi Sharh al-Masabih*. Edited by a committee supervised by Nur al-Din Talib. Dar al-Nawadir / Ministry of Awqaf, Kuwait, 1st Edition, 1433 AH - 2012 AD. (6 Volumes).
47. **Al-Mulla Ali al-Qari:** *Mirqat al-Mafatih Sharh Mishkat al-Masabih*. Dar al-Fikr, Beirut, 1st Edition, 1422 AH - 2002 AD. (9 Volumes).
48. **Al-Nahhas, Abu Ja'far:** *I'rab al-Qur'an*. Notes by Abd al-Mun'im Khalil Ibrahim. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st Edition, 1421 AH.
49. **Al-Nasafi, Najm al-Din:** *Tafsir Abi Hafs al-Nasafi (Al-Taysir fi al-Tafsir)*. Edited by Maher Adib Habboush et al. Dar al-Lubab, Beirut, 1st Edition, 1440 AH - 2019 AD. (15 Volumes).

مصدر داخلي

50. Tikrit University, College of Education for Humanities *Tafsir Hada'iq al-Rawh wa al-Rayhan fi Rawabi 'Ulum al-Qur'an*. Supervised by Dr. Hashim Mohammad Ali. Dar Tawq al-Najat, Beirut, 1st Edition, ٢٠٢٢AH - 20٢٢ AD. (33 Volumes).